

**الى السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات
المحترم**

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

مآل قانون النقابات وهيكله العلاقة بين المتدربين والمقاولة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

لقد تضمن البرنامج الحكومي التزامات صريحة تهدف إلى تجويد الحكامة الاجتماعية وتطوير سوق الشغل، انسجاما مع توصيات التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد. ومن أبرز هذه الالتزامات إخراج قانون النقابات الذي يهدف إلى تكريس الديمقراطية الداخلية وتعزيز أدوار الشركاء الاجتماعيين، بالإضافة إلى وضع إطار قانوني واضح يضبط العلاقة بين المتدربين والمقاولة لضمان حقوقهم وحمايتهم من الاستغلال.

إلا أننا نلاحظ تأخرا في تفعيل هذه الأوراش التشريعية رغم مرور فترة مهمة من الولاية الحكومية ووشوكها على الانتهاء، مما يثير تساؤلات حول الجدول الزمني للتنفيذ ومدى إشراك الفرقاء الاجتماعيين في بلورة هذه النصوص.

انطلاقا مما تقدم، نسألكم السيد الوزير المحترم عن مآل ومسار إعداد مشروع قانون النقابات، ومرجعياته وأهم خطوطه العريضة، والبعد التشاركي في الإعداد؟ كما نسألكم عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها او ستتخذها الوزارة لوضع إطار قانوني ينظم فترات التدريب داخل المقاولات؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نبيل الدخش